حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

الطبقة الوسطى في فلسطين.. إلى أين؟

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/11/27

تلعب الطبقة الوسطى دورا هاما في الاقتصاد وفي المجتمع. فبالإضافة إلى أنها تشكل القاعدة الاجتماعية لمعظم الأحزاب السياسية وتسهم في تنشيط المجتمع المدني وتقدم خدمات اجتماعية وثقافية متنوعة مثل حماية البيئة وحماية المستهلك ومحاربة الأمية وغيرها، فهي تعتبر، من الناحية الاقتصادية، القوة الدافعة الرئيسية للتنمية المستدامة من خلال رفد الاقتصاد بمجموعات كبيرة من الرياديين والمبدعين الذين يقدّمون أفكارا جديدة، ويقومون بمشاريع تسهم في خلق الكثير من الوظائف وتساعد على نمو الإنتاج وتحريك النشاط الاقتصادي وتطوير سوق رأس المال والرهن العقاري والائتمان. كما تسهم الطبقة الوسطى في عملية التنمية بسبب القيم التي تحملها هذه الطبقة والتي تركّز على التعليم وبذل الجهد والادخار، ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتراكم رأس المال البشري، وهو ما ينعكس على زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبقة الوسطى تمثل قوة شرائية كبيرة تسهم في زيادة الطلب على السلع ذات الجودة المرتفعة، ما يعني زيادة الابتكار والتطوير. وقد أظهرت دراسات عديدة أن زيادة حجم الطبقة الوسطى يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار المالي، وإلى تراجع نسب الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ولكن، من هي "الطبقة الوسطى"؟ ليس هناك تعريف محدد ومتفق عليه لهذه الطبقة، ولا توجد معايير واضحة لقياسها. ولعل التعريف الأسهل، والأكثر غموضا، أنها الطبقة ذات الدخل المتوسط، أو أنها مجموعة العائلات التي ليست غنية وليست فقيرة، دون وضع حدود معينة للغنى والفقر. ويعرّف البعض الطبقة الوسطى بأنها تصنيف اجتماعي يعكس قدرة العائلة على أن تعيش حياة مريحة، وأن يكون لديها مسكن ورعاية صحية وفرص تعليم للأولاد وتقاعد معقول وأمان وظيفي ودخل ينفقونه على الإجازات. وتضم هذه الطبقة المهنيين كالأطباء والمهندسين والمحامين ورجال الأعمال والمدراء والفنيين والتجار وأصحاب المصانع الصغيرة وغيرهم.

وقد جرت عدة محاولات لقياس حجم الطبقة الوسطى في أماكن كثيرة من العالم بمنهجيات مختلفة يرتبط معظمها بالدخل، وأظهرت النتائج تباينا واسعا في نسبة هذه الطبقة من حجم السكان بين الدول والمناطق. ففي العالم العربي، أظهرت دراسة أعدها المعهد العربي للتخطيط في الكويت أن الطبقة الوسطى في الدول العربية تُشكل حوالي 79% من السكان، وهي نسبة بقيت ثابتة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، ولكنها تفاوتت من دولة لأخرى. بالمقابل، أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوي أن حوالي 56% من سكان أسيا عام 2008 هم طبقة وسطى ممن يتراوح دخلهم ما بين 2 – 20 دولارا في اليوم. وفي الأردن، أظهرت دراسة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الطبقة الوسطى تشكل 41.1% فقط من سكان المملكة عام 2008، على أساس تعريف الطبقة الوسطى بأنها مجموعة الأفراد الذين يشكل نصيبهم من الإنفاق السنوي ضعفي خط الفقر على الأقل، ولا يتجاوز أربعة أضعاف خط الفقر.

أما في فلسطين، فلا توجد دراسات حول حجم ودور الطبقة الوسطى، ولكن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تظهر أن خط الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 2010 بلغ 609 دولار للفرد سنويا، أي أقل من دولارين يوميا. وإذا أخذنا معدل الأسرة الذي تم احتساب معدل الفقر على أساسه (وهو خمسة أفراد)، فإن ذلك يعني أن الطبقة الوسطى في فلسطين، حسب التعريف الذي تبناه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، تشمل العائلات التي تنفق ما بين 6,000 – 12,000 دولار سنويا تقريبا. لا توجد لدينا أرقام حول نسبة الأشخاص الذين تقع دخولهم أو حجم إنفاقهم بين هذين الرقمين، ولكن إذا كان 25.7% من سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر عام 2010 (حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء)، فإن حجم الطبقة الوسطى قد لا يتعدى نصف السكان، وهو رقم متواضع. كما تظهر البيانات أن نسبة العائلات تحت خط الفقر في قطاع غزة (38%) كانت أعلى بكثير من الضفة الغربية (18.3%) عام 2010، ما يعكس تباينا كبيرا في معدلات الفقر، وبالتالي تباينا كبيرا أيضا في حجم الطبقة الوسطى بين شطري الوطن، كما يعني ذلك أن الطبقة الوسطى في قطاع غزة تكاد تكون معدومة، وهذا أمر مقلق للغاية.

من ناحية أخرى، تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية تذبذبت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ما يعني تذبذب حجم الطبقة الوسطى بشكل كبير أيضا خلال تلك الفترة. ويرجع التذبذب في معدلات الفقر وحجم الطبقة الوسطى إلى كثير من العوامل، أهمها تذبذب معدلات النمو والبطالة ومستويات الأسعار، وحالة عدم الاستقرار التي تعرقل الاستثمار، والقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، والسياسات الحكومية، خصوصا هيكل الضرائب، وبالذات ضريبتي الدخل والقيمة المضافة.

إن المحافظة على الطبقة الوسطى وتوسيعها يتطلب صياغة استراتجيات وبرامج لمكافحة الفقر، وبالذات تزويد الفقراء بالمهارات أو فرص التمويل اللازمة لزيادة دخلهم بحيث ينتقلون إلى الطبقة الوسطى. كما يتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وتبني سياسات لتحسين القدرة الشرائية، ودراسة تأثير السياسات الحكومية، وبالذات مراعاة ذلك عند فرض الضرائب على الدخل بحيث لا تتضرر هذه الطبقة، وتوجيه القروض والبرامج نحو المشاريع الصغيرة والوسطى التي تستهدف الأفراد على حافة الطبقة الوسطى، وخلق فرص للعمالة الماهرة، وتقديم الحوافز للأنشطة التي تولد الدخل.

ولكن، وقبل ذلك كله، لا بد من القيام بدراسات مستفيضة حول الطبقة الوسطى في فلسطين لمعرفة حجمها وخصائصها وتوزيعها. وهذا يتطلب توفير بيانات تفصيلية، على مستوى الوطن والمحافظات، حول توزيع الدخل والإنفاق وخط الفقر وغيرها من المؤشرات التي تمثّل أسسا مرجعية لقياس هذه الطبقة. كما يتطلب ذلك توفير سلاسل زمنية من هذه البيانات للمساعدة على متابعة ومراقبة التغيرات التي تطرأ على الطبقة الوسطى، سواء في حجمها أو توزيعها أو خصائصها، بغية تصميم استراتيجيات وبرامج وخطط لتوسيعها ومنعها من التآكل والذوبان والانزلاق نحو خط الفقر، وتمكينها من زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي.